الأنباء
الخميس 16 يونيو 2011

وزير وسطي يؤكد لـ «الأنباء» امتلاك سليمان وميقاتي للثلث المعطل

لبنان: التجاذب ينتقل إلى البيان الوزاري.. والمعارضة تتحضر لمواجهته في الشارع

الرؤساء الثلاثة في صورة تذكارية مع أعضاء الحكومة الجديدة على ادراج قصر بعبدا أمس (محمود الطويل)

من تشكيل الحكومة انتقل الصراع الى البيان الوزاري صيغة وأهدافا، انه رأس التحديات التي ستواجه حكومة نجيب ميقاتي داخليا وخارجيا، من ثلاثة محاور: المحكمة الدولية والمعاهدة التي تربطها بالحكومة اللبنانية، والالتزام بالقرارات الدولية وعلى رأسها القرار 1701، وثلاثية الشعب والجيش والمقاومة، المعتمدة في بيان حكومة سعد الحريري التي ترى قوى محلية ودولية أنها مناقضة للقرار 1701.

المعارضة الجديدة، متمترسة خلف اقتناعها بأن هذه الحكومة هي حكومة سورية في لبنان وحزب الله وإيران في لبنان، وبالتالي فإن أي قرار تعتمده سيكون لصالح هذا المحور. بينما صدر نفي لهذا التوصيف أمس عن رئيس الجمهورية ميشال سليمان ثم عن رئيس مجلس النواب اللذين أكدا أن هذه الحكومة لبنانية مائة بالمائة.

ويقول نائب في 14 آذار لـ«الأنباء» ان المقلق أكثر بالنسبة الينا، هو ضعف القيادات الحالية أمام القيادة السورية، وانه حتى العماد عون، تقف «عنترياته» فور ورود كلمة السر السورية، أسوة بما قام به في مؤتمر الدوحة.

غير أن وزيرا في الحكومة الجديدة قريب من الرئيس ميقاتي، أكد أمام زواره، انه لا الحكومة حكومة سورية وحزب الله ولا العماد عون سيتحكم بمسارها.

وقال الوزير عينه انه سيقف الى جانب الرئيسين سليمان وميقاتي، ووزراء كتلة جنبلاط، لتوفير الثلث المعطل لأي قرار أو موقف خارج المألوف، ولا يستبعد انضمام الوزيرين نقولا فتوش ومروان شربل الى هذه المجموعة.

وقال الوزير عينه، ان الرئيس ميقاتي قادر على وقف أي شيء لا يخدم الاستقرار العام، وهو يستطيع أن يرفض توقيع أي شيء حتى الاستقالة، منعا لتجاوز التوازنات التي يؤمن بها.

مصدر في 14 آذار لـ«الأنباء»: إذا لم يتيسر للحريري المجيء إلى بيروت فالمعارضة ستسافر للاجتماع به أينما يكون

حمادة: الحكومة الأسوأ في الظروف الأسوأ

لكن ثمة كلام آخر للنائب مروان حمادة، الذي أشار الى ان ميقاتي كان يحلم بحكومة من 14 وزيرا توحي بالثقة محليا وعربيا ودوليا، وان جاءت التعليمات فكانت هذه الحكومة الأسوأ، في أسوأ الأيام وأسوأ الظروف ويا ليته لم يفعله.

وقال حمادة للمؤسسة اللبنانية للإرسال ان الوسطية لم تكن موفقة بسبب وطأة السلاح، ولم تكن هناك وسطية بل حاكم واحد مهمته حماية الديكتاتور هناك في سورية، والهروب من العدالة هنا في لبنان، معتبرا أن حكومة ميقاتي هي حكومة من طائفة سياسية واحدة.

جعجع: الحكومة غير ميثاقية

بدوره رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع وفي مؤتمر صحافي وصف الحكومة الجديدة بغير الميثاقية لأن فيها خللا بالتمثيل السني والمسيحي. وهي حكومة وصاية غير ملقحة على المستوى الاستراتيجي والسياسي، وحكومة العصر الحجري على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، مشيرا الى أنها بشكلها وتركيبتها تفرض مجموعة أخطار على لبنان أمام المجتمع الدولي في ظل الربط المباشر بينها وبين النظام السوري. وقال انها حكومة خراب لبنان، وبلا حكومة أفضل من هذه الحكومة إذ في وقت تذهب المنطقة باتجاه معين حيث الانتفاضات الشعبية تطيح بالأنظمة القائمة، آسف ان تتشكل عندنا حكومة مربوطة بالنظام السوري الذي هو أحد هذه الأنظمة.

وبالعودة الى البيان الوزاري، يبدو انه في ضوئه ستتحدد علاقة الرئيس ميقاتي بشركائه في الحكومة، وعلاقة الحكومة ولبنان مع المجتمع الدولي الذي تعاطى مع الحكومة الجديدة بحذر مشروط بالالتزام بالقرارات الدولية، مضافا اليها على الجانب الأميركي بندا جديدا يدعو الى نبذ العنف ومحاولات الثأر من مسؤولين حكوميين سابقين.

والسؤال كيف سيتصرف ميقاتي، الذي يراعي التحرك بمعزل عن ضغوط حزب الله، ولا يريد بالمقابل الدخول بمواجهة مع المجتمع الدولي؟ وهل ستستغرق صياغة البيان الوزاري وقتا طويلا بعد 5 أشهر من تركيب التشكيلة الحكومية؟

التقدير ان البيان الوزاري سيستعين بمفردات البيان الوزاري لحكومة سعد الحريري حول المقاومة وسلاح حزب الله وثلاثية الشعب والجيش والمقاومة، فضلا عن المحكمة الدولية التي هي عنوان النظرة الدولية للحكومة الجديدة.

بري: الحكومة صناعة لبنانية

وفي هذا السياق، اكد رئيس مجلس النواب نبيه بري انه لا مشكلة في إعداد البيان، وان البلاد بحاجة الى عمل وإنقاذ، املا الا يستغرق إعداد البيان فترة طويلة.

بري أكد لسائليه ان هذه الحكومة «صناعة لبنانية 100٪»!

قاسم وكرامي و«الثلاثية المقدسة»

وفي السياق عينه قال نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم خلال استقباله الوزير الجديد فيصل كرامي، الذي وقف الحزب وراء توزيره، ان الحكومة الجديدة، هي حكومة لبنان بجدارة، وستعمل على أساس انها تمثل تطلعات اللبنانيين، مؤكدا تمسكها بثلاثية الشعب والجيش والمقاومة، وهذا ما أكده فيصل كرامي ايضا.

عون عن منتقديه: إنهم كالبومة

العماد ميشال عون الذي احتفل بوزراء تكتله الـ 10 في الرابية، رد على منتقدي الحكومة الجديدة بالقول: ماذا عساي أفعل إن كان بعضهم كالبومة؟

وظهر في الصورة وزير الداخلية مروان شربل الذي يفترض انه حالة مشتركة بين الرئيس سليمان وعون!

وتوعد عون من وصفهم بالمرتكبين وهادري المال العام بالمحاسبة. وقال: لن نتعقد أبدا من «الوصية الاميركية». واذا احبوا ارسال مراقبين على اعمالنا، فلا بأس، شرط ان يكونوا أصدق من الانتخابات النيابية. وقال: نحن نحترم القرار 1701 وقانون المحكمة لوقته، ونحن لسنا بمواجهة مع احد.

وصفة البومة رد بها عون على كلام الرئيس أمين الجميل ود.سمير جعجع اللذين أبديا تشاؤمهما من الحكومة الجديدة.

ودعا المرأة الى الانخراط اكثر في الحياة السياسية، لا أن تكون مجرد «لصقة»، مباهيا بأن شعبيته لدى النساء أكبر مما هي لدى الرجال بحسب صناديق الاقتراع، وإجمالا بيتي، من غير شر، بنات.

المعارضة تترقب

في هذا الوقت، تترقب قوى 14 آذار صدور البيان الوزاري للحكومة، وما سيتضمنه حول المحكمة الدولية ومقررات الأمم المتحدة حيال لبنان لتقرر خطوتها التالية.

وقالت مصادر 14 آذار لـ «الأنباء» انه اذا لم يتيسر للرئيس سعد الحريري المجيء الى بيروت الآن فإن أركان المعارضة قد يسافرون للاجتماع به أينما يكون، مؤكدة ان المعارضة تتحضر لمواجهة البيان الوزاري بالشارع.

● بيروت ـ عمر حبنجر

ماذا دار بين سليمان وبري وميقاتي في بعبدا قبل إعلان تشكيلها

«الأنباء» تنشر القصة الكاملة لتنازل بري عن «المقعد الشيعي» في الحكومة

شكل تنازل الرئيس نبيه بري عن المقعد الشيعي وحقيبة الشباب والرياضة العائدة له، لمصلحة فيصل عمر كرامي احد أبرز مفاجآت الحكومة الجديدة التي لم تكن لتشكل لولا هذه التسوية المبتكرة التي شكلت سابقة في تشكيل الحكومات وكسرت توازنا مذهبيا وطائفيا مع تقدم الحصة السنية على الحصتين الشيعية والمارونية، والمفارقة الآن ان هذه الخطوة التي لاقت تقدير ومباركة الرئيس بشار الاسد واجهت انتقادات في أوساط سنية وشيعية على حد سواء، أي في أوساط الطائفة المتلقية والطائفة «المانحة أو الواهبة»، وحتى في أوساط الحلفاء وأبرزهم العماد عون جاء الترحيب بخطوة وجهود بري مقرونا بالتحفظ على تنازلات كهذه مستقبلا، كيف ولدت هذه الفكرة وشقت طريقها الى التنفيذ؟

وكيف تم التعاطي معها والرد عليها؟ بعدما تم «استدعاء» الرئيس بري على عجل الى قصر بعبدا باتصال تلقاه من الرئيس ميشال سليمان، وصل ليجد في انتظاره تشكيلة حكومية من 24 وزيرا ليس فيها وزراء دولة. فكان ان سجل بري اعتراضا على نقض الاتفاق الحاصل على حكومة من 30 وزيرا، ودار هذا الحوار:

● بري: هل اسم فيصل كرامي موجود في التشكيلة؟

● ميقاتي: كلا.. اسمه ليس مدرجا فيها.

● بري: لكنك كنت قد أبلغتني ان الكرامين (أحمد وفيصل) سيجري توزيرهما.

● ميقاتي: بالاذن منك دولة الرئيس.. روايتك غير كاملة، لقد سبق إن قلت لك ان هناك خيارين، فإما ان يوزر أحمد وفيصل كرامي معا.. وإما ان يسمي الرئيس عمر كرامي من يمثل المعارضة السنية، غير فيصل.

● بري: صحيح.. معك حق.

● ميقاتي: ما حصل انه لم تكن هناك إمكانية لتطبيق أي من هذين الخيارين.

● بري: لكن هناك التزاما مني ومن السيد نصرالله والعماد عون بتوزير فيصل كرامي.

● ميقاتي: إذا تم توزير أربعة من طرابلس تصبح بيروت ممثلة بمقعد واحد، وهذا الأمر يسبب لي مشكلة في العاصمة ولا أستطيع تحملها ولا أقبلها أيضا. وهل لديك بدائل يا دولة الرئيس.

● بري: نعم البديل عندي حصتي مؤلفة من ثلاثة وزراء الخارجية والصحة والشباب والرياضة، وأنا أقول انني على استعداد للتنازل عن مقعد شيعي وليكن فيصل كرامي من كتلتي. بهذا المخرج يصبح الوزراء السنّة 7 والشيعة 5.

● سليمان: هل يسمح الدستور بهذا المخرج؟

● بري: لا نص دستوريا يمنع ذلك هناك عرف منذ أيام الانتداب وأنا أريد خرقه هذه المرة في سبيل مصلحة الوطن.

● سليمان: هل تستطيع أن تتحمل هذا الأمر في طائفتك.

● بري: أستطيع حمل هذا الموضوع، وهو ليس أخطر من موافقتي على قبول الزواج المدني الاختياري. وأنا أريد أن أضع نفسي في امتحان لزعامتي في الطائفة وأترك لي هذا الأمر وأنا قادر على تحمل عواقبه. البعض لا يريدني زعيما وطنيا، على الأقل اقبلوني زعيما شيعيا.

● ودخل الرؤساء الثلاثة في جدل حيال هذا المخرج لنحو 45 دقيقة. ثم أخذ بري الكلام من جديد وتوجه الى ميقاتي: سبق ان تألفت إحدى الحكومات ولم تضم وزيرا شيعيا واحدا، وكانت رباعية وأدت الى قهر الطائفة الشيعية. وأنا أريد اليوم ان تكون الغلبة في مصلحة لبنان.

● ورد رئيس الجمهورية وهو ينظر الى ميقاتي: ان المخرج الذي وضعه الرئيس بري هو الأخير في عملية تأليف الحكومة.

● وبعد مرور حوالي 45 دقيقة على الجدال حول هذه النقطة، توجه بري الى سليمان بالقول: فخامة الرئيس.. احتراما لمجلسك لا يجوز أن أغادر.. لكن اعذراني، أشعر بأنني بدأت أكرر نفسي.

● نظر سليمان الى ميقاتي، وقال له: أعتقد أن ما طرحه الرئيس بري هو المخرج الأخير. وهنا، طلب الرئيس المكلف من بري أن يطلع على التشكيلة معدلة، فأصر بري على الرفض، ثم هم بالمغادرة قبل ان يستدرك مخاطبا ميقاتي: أود أن ألفت انتباهك الى أنني تنازلت لفيصل كرامي عن حقيبة وزارية، أي انه ليس وزير دولة.

● في طريق العودة، اتصل بري بمعاونه السياسي النائب علي حسن خليل وطلب منه أن يبلغ المعاون السياسي للأمين العام لحزب الله الحاج حسين خليل بضرورة أن يلاقيه في عين التينة فورا لأمر ملح، وهكذا كان.

● شرح بري للحاج خليل حيثيات الاقتراح الذي قدمه للرئيسين سليمان وميقاتي، وقال له: هذا الموقف آخذه بصدري وحدي، وحزب الله ليس ملزما به إذا لم يكن موافقا عليه. ولاحقا، وصلت رسالة الى بري من نصر الله تؤكد تأييده المخرج الذي طرحه.

● وفور الاعلان عن الحكومة، أجرى الرئيس السوري بشار الاسد اتصالا بالرئيس بري حياه على جهوده ومساهمته في هذه الولادة وخاطبه: «هذا هو عهدي بك يا دولة الرئيس. هذه الخطوة ستكتب لك في سيرتك السياسية الوطنية والقومية.

● وان اتخاذ مثل هذا الموقف ليس جديدا عليك، وما قمت به هو رسالة كبيرة الى كل الأمة»، معتبرا ان خطوة بري ستترك انعكاسات ليس فقط على لبنان، وإنما على سورية والمنطقة ككل.

حبيب لـ «الأنباء»: تنازل عن وزير شيعي لصالح المعارضة السنية مسرحية هزلية

رأى عضو كتلة «القوات اللبنانية» النائب فريد حبيب ان لبنان دخل مع ولادة الحكومة الميقاتية مرحلة جديدة من مسار استنزافه سياسيا وتعمد سوقه الى مواجهة حتمية مع المجتمع الدولي، وذلك لاعتباره ان صورة الحكومة في إطارها العام تشير الى حالة من الحذر الشديد حيال ما قد تعمده في سياستها الخارجية، لاسيما ان حزب الله يشكل ضابط الإيقاع الأكبر لهذه الحكومة في غياب باقي النسيج السياسي اللبناني عنها، معتبرا بالتالي أن تمني الرئيس ميقاتي بعدم الحكم مسبقا على النوايا والشخصيات المستوزرة في غير مكانه الصحيح وغير قابل لتوظيفه سياسيا، لا على المستوى المحلي ولا على المستوى الخارجي، وذلك لاعتباره ان غالبية مكونات هذه الحكومة أتت من خلفية سياسية تُعنى مباشرة بإسكات الرأي الآخر غير المتوافق معها سياسيا وتقوم على مواجهة المسارين العربي والدولي. ولفت النائب حبيب في تصريح لـ «الأنباء» الى ان الحكومة الميقاتية بلونها الأحادي لا يمكن توصيفها إلا بحكومة «حزب الله» ـ طهران ـ «ريف دمشق»، وقد تكون ايضا حكومة الكيد السياسي بامتياز والتشفي من بعض الرموز السيادية في المؤسسات الرسمية وتحديدا في مؤسسة قوى الأمن الداخلي وفي طليعتهم اللواء أشرف ريفي والعقيد وسام الحسن ومدير عام الاتصالات عبدالمنعم يوسف، مشيرا الى ان الرئيس ميقاتي قد وضع نفسه والبلاد في فوهة مدفع الأكثرية المستحدثة، وذلك من خلال تفويته فرصة تشكيل حكومة تكنوقراط تستطيع التعامل بحكمة مع التطورات الحاصلة على الساحة العربية، لاسيما تلك المستجدة في سورية منعا لانعكاسها سلبا على الداخل اللبناني، وأيضا لتجنيب البلاد حتمية المواجهة مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن على خلفية المحكمة الدولية، خصوصا ان موعد صدور قرارها الاتهامي بات يلوح في الأفق. هذا وأضاف النائب حبيب ان بيان أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون الذي ذكر بضرورة التزام لبنان من خلال حكومته الجديدة بالمقررات الدولية، خير دليل على مخاوف مجلس الأمن من توجهات الحكومة الميقاتية بشكل معاكس لمسار الأمم المتحدة، معتبرا ان مخاوف بان كي مون أتت في مكانها وزمانها الطبيعيين كونه يدرك تماما مخاطر انحراف لبنان جراء بسط «حزب الله» وحلفائه وسيطرتهم على القرار اللبناني وتحديدا على قراره الخارجي من خلال إمساكهم بالحكومة، مشيرا بالتالي الى ان مسؤولية ما قد تؤول إليه الأمور لاحقا تقع على عاتق الرئيس ميقاتي شخصيا بعد ان تجاهل وجوب حيادية لبنان خلال المرحلتين الراهنة والمقبلة، والذهاب الى حد تسليم سورية عبر حلفائها في لبنان.

من جهة اخرى، وصف النائب حبيب ما يقال عن تضحية الرئيس بري بوزير شيعي لصالح المعارضة السنية بالمسرحية الهزلية التي من شأنها إظهار الرئيس بري على انه بطل قومي حريص على ولادة الحكومة وإنقاذ البلاد، متسائلا بالتالي عما اذا كانت الحكومة ستخرج عن إرادة وطوع حزب الله حتى ولو تشكلت بكامل أعضائها من شخصيات سنية معارضة، معتبرا ان هذا التنازل عن وزير شيعي إن دل على شيء فهو يدل على ثقة الرئيس بري بالتزام حلفائه في الحكومة الى اي طائفة او مذهب انتموا بتوجهات حزب الله ومن خلفه القيادة السورية، لافتا الى ان حرصه هذا المزعوم أشبه بالحرص الذي دفع به الى دعوة المجلس النيابي لعقد جلسة تشريعية متجاوزا الأصول الدستورية. وختم النائب حبيب مؤكدا ان هذه الحكومة وبغض النظر عن ثقة الجميع برئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ستقود البلاد باتجاه المواجهة الحتمية مع القوى السيادية المحلية كون هذه الأخيرة لن تقف وقفة المتفرج على تمادي «حزب الله» وحلفائه في قضم سلطة الدولة، وستكون المدافع الشرس بوجه اي قرار من شأنه إلحاق الضرر بسيادة الدولة اللبنانية لاسيما ما يتعلق باحترام لبنان للقرارات الدولية وبالتزاماته حيال المحكمة الخاصة به، مؤكدا حجب قوى 14 آذار الثقة مسبقا عن الحكومة الميقاتية.

● بيروت ـ زينة طبّارة

فريد حبيب

نصرالله التقى جنبلاط لضمان نجاح الحكومة

شدد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله ورئيس جبهة النضال الوطني النائب وليد جنبلاط على التعاون الوثيق بين مختلف مكونات الحكومة الجديدة من أجل ضمان نجاحها واعطاء الأولوية لمعالجة هموم الناس وقضاياهم التي انتظرت طويلا. وأضاف البيان الصادر عقب اللقاء: دعا الطرفان الى الاستعداد لتحمل المسؤوليات الوطنية بجدية كاملة أمام جميع الاستحقاقات الداخلية والخارجية التي تواجه لبنان وشعبه. كما أشار البيان الصادر عن حزب الله الى انه جرى تقييم عام لمسار تشكيل الحكومة وما يواجهها حاليا من تحديات ومسؤوليات. وأكدت مصادر مواكبة ان اللقاء الذي حصل ليل الثلاثاء ـ الأربعاء بحضور كل من وزير الأشغال العامة والنقل غازي العريضي ورئيس لجنة التنسيق والارتباط في حزب الله وفيق صفا استمر لفترة تتجاوز الساعتين وتخلل استعراض للمستجدات السياسية في المنطقة عموما ولبنان خصوصا. وأشارت المصادر لـ «الأنباء» الى انه كالعادة كان اللقاء بين الرجلين ايجابيا جدا ووجود تطابق في الآراء ووجهات النظر حيال الأوضاع الراهنة وكيفية التعاطي معها.

● بيروت ـ عامر زين الدين

اجتماع لأركان 14 آذار يحدّد آليات عمل وتحرك المعارضة

للمرة الأولى منذ اتفاق الطائف بات للبنان حكومة أكثرية، ومعارضة حقيقية غير مختبئة في وزارات الثلث المعطل.

قوى 14 آذار انتقلت رسميا الى صفوف المعارضة وستسلم الوزارات والمشاركة، وستسلم أيضا قوى 8 آذار اية الحكم كاملة من دون تدخل. للمرة الأولى ستكون هناك معارضة تراقب وليس معارضة مشاركة في السلطة وتنتقد الحكومة كما لو انها خارجها، كما عودتنا الحكومات المعطلة بالثلث المستتر حينا بوزير فجر والظاهر أحيانا. وفي موازاة اللقطة التذكارية التي تكرست الحكومة الجديدة بالصورة الأولى وتستعد قوى 14 آذار لإنجاز خارطة طريق جديدة تحدد فيها مسار عملها وخطواتها المقبلة، هذه القوى التي ولدت من سلطة الشارع وعاشت عمرها في سلطة المؤسسات، هي اليوم على أبواب فصل مختلف من تاريخها. ووفق معلومات «الأنباء» فإن سلسلة اتصالات ومشاورات تمت بين مختلف مكونات 14 آذار بعد تشكيل الحكومة الميقاتية، أفضت الى التوافق على تحضيرات لعقد اجتماع لاركان هذا الفريق، على ان يصار خلاله الى اطلاق برنامج عمل المعارضة الديموقراطية السلمية والشاملة، وتشكيل الكتلة النيابية لقوى 14 آذار. المعلومات أشارت أيضا الى ان لجنة مصغرة قد شكلت لصياغة وثيقة سياسية سيصار الى اعلانها خلال الاجتماع المرتقب للمعارضة الجديدة. وفيما يجهد نواب وقيادات 14 آذار للتأكيد على ان الحكومة الجديدة هي حكومة حزب الله وسورية، فقد علمت «الأنباء» ان تلك الوثيقة ستتناول ما تسميه «الأخطار الجدية التي تواجه لبنان اليوم وتهدد وجوده وكيانه ومستقبل أبنائه لاسيما: خطر خسارة استقلاله مجددا والعودة الى الانقسامات الطائفية والمذهبية التي تسهل الوصايات. وذلك في الوقت الذي تخرج فيه المنطقة العربية من سجون الاستبداد.

● بيروت ـ محمد حرفوش